الفصل الثالث

الديمقراطية الاجتماعية : اتجاه عالمي جديد

- مقدمة.

أولا: الطريق الثالث وترويض الرأسمالية المتوحشة:

(أ) التأريخ للاتجاه الرأسمالي.

(ب) نهاية الاشتراكية.

(ج) الرأسمالية الجديدة والأداء المتوحش.

ثانيا: الديمقراطية الاجتماعية وتحدياتها المعاصرة ... معالجة تاريخية:

(أ) النشأة التاريخية للمبدأ الديمقراطي.

(ب) مظاهر الأزمة:

ثالثا: البحث عن صيغ جديدة للديمقراطية الاجتماعية:

(أ) الديمقراطية الاشتراكية في الفكر الرأسمالي.

(ب) ملامح الاشتراكية الديمقراطية في التجربة العربية.

رابعا: الطريق الثالث : طرح الألفية الجديدة.

- ملخص الفصل.

obeikandl.com

- **مقدمة:**

عندما اكتسب الإنسان حريته من الرق وحريته المدنية والسياسية، اكتسب حريات كثيرة فالحرية من الرق تتضمن حرية الحركة، وحرية التفكير وحرية الزواج .... الخ، والحرية المدنية تتضمن حرية التعاقد وحرية التملك وحرية التصرف والحرية السياسية تتضمن حرية القول، وحرية الاجتماع وحرية الترشيح للحكم وحرية الانتخاب وحرية الانتماء إلى دولة ...الخ.

ولطالما كانت العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية علاقة متوترة مشدودة، انطوت حتى على التناقض التام، فالرأسمالية لا تشعر بالأمان إلا عندما تكون محكومة بأشخاص يملكون رأس المال أو يعترفون باحتياجاتها، في حين أن الديمقراطية، وعلى النقيض هي حُكم الأغلبية الذين لا يملكون رأس المال أو لديهم الأسباب للاعتراف باحتياجات الرأسمالية.

إنه تناقض توزيعي: تنافس بين تراكم وتركيز الثروة على جانب الرأسماليين، وطلب إعادة توزيع الثروة من جانب العمال وأهلهم، لطالما كانت البرجوازية تخشى استيلاء الأغلبية الفقيرة على السلطة، ولقد استخدمت القوة السياسية التي أعطتها إياها ثورات القرن التاسع عشر السياسية في منع تحقق هذا الأمر.

لقد صاغت الديمقراطية الليبرالية بصفتها السبيل لضمان هذا من خلال تدابير قد تتغير على مر الزمن، لكن تستمر في تحقيق الهدف: تقييد التصويت، والتفوق المُطلق لحقوق ملكية الأفراد، ونظام سياسي وانتخابي له صمامات أمان متعددة، والقمع العنيف للنشاط السياسي الخارج عن نطاق المؤسسات، والساسة الفاسدون، وتشريعات جماعات الضغط (اللوبي)، كلما ثبت عجز الديمقراطية، كان يتم الإبقاء على مسار العودة للديكتاتورية مفتوحاً، وهو الأمر الذي تكرر مرات ومرات.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت دول قليلة هي التي تمارس الديمقراطية كانت أغلب مناطق العالم خاضعة للاستعمار الأوروبي، الذي كانت بمثابة منصة لتعضيد الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية، كانت أوروبا مُدمرة من واقع حرب سبب نشوبها سعي ألمانيا للسيطرة، وفي الشرق راح النظام الشيوعي يعزز أركانه، وقد نُظر إليه بصفته البديل للديمقراطية الليبرالية.

وفي هذا السياق إذن ظهرت الرأسمالية الديمقراطية، وهي نظام قوامه فكرة أنه من أجل التمكّن من الديمقراطية، فلابد من تنظيم الرأسمالية تنظيماً محكماً، استتبع هذا تأميم قطاعات مهمة في الاقتصاد، وفرض ضرائب تصاعدية، وفرض آليات التفاوض الجماعي، بل وحتى – كما حدث في ألمانيا الغربية في تلك الحقبة – مشاركة العمال في إدارة المؤسسات.

ولقد عملت أغلب الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية، على تحويل الحس التضامني إلى مؤسسات وبنيات اجتماعية، تعمل على عقلنه التضامن وتطويره كي يسهم في الحماية الاجتماعية، فالتضامن المؤسسي ليس مجرد عمل خيري فردي اختياري محدود في الزمن، بل هو قناعة سياسية دائمة، والتضامن الفعلي في المجتمعات الديمقراطية مرتبط بالحرية والمساواة والتكافل بين جميع طبقات المجتمع، كما أنه مرهون بإسهام كل من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في تعزيز البرنامج التضامني على أرض الواقع بنوع من الانسجام والتناغم، لكل هذا فإن

بنـاء مجتمـع متضـامن ومتعـاون يتطلـب مسـتوى عـالي مـن النضـج، وإرادة لـدى المـواطنين، للمساهمة التلقائية في مساعدة من هم في حاجة، والسعي إلى اقتسام الثروة الوطنية بشكل عادل.

وتطـورت أشـكال التضـامن تاريخيـا مـع تطـور الحضـارة، فظهـرت التأمينـات بمختلـف صيغها والتعويض عن البطالة والمرض والعجز والحوادث، وأنظمة التقاعد، كما ظهر الاقتصاد التضامني الذي يهدف إلى تحقيق المصالح الجماعية للأعضاء في إطار تكامل وانسجام بدل التنافس المميز لنظام السوق ويشمل التعاونيات، وكل المؤسسات التي تقوم على أساس المساواة والتضامن بين الأعضاء، وعلى نوع من الاستقلالية، وتنظمها قوانين خاصة، ليس هدفها الربح بل حل بعض الإشكالات الاجتماعية وتخفيف الأعباء على الأعضاء بشكل تضامني وتشاركي لأن المصلحة العامة تسمو على المصالح الخاصة.

كما يتميز النموذج الديمقراطي الاجتماعي بتبني فلسفة الحماية الاجتماعية، القائمة على وضع آليات دائمة لتفادي كل المشاكل الناتجة عن طوارئ الحياة، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض دخل المواطنين (في حالات فقدان الشغل، أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة أو التقاعد) فنظام الحماية الاجتماعية يخفف الأعباء المادية عن الأسر المحدودة الدخل ويقلص التفاوت الاجتماعي أمام المخاطر، ويضمن حدا أدنى من الدخل الذي يسمح بالاندماج الاجتماعي، وإذا كانت كل الدول الأوروبية قد أقامت أنظمة للحماية الاجتماعية، فإن الدول التي تبنت الاختيار الديمقراطي الاجتماعي (شمال أوروبا وألمانيا كمثال) تميزت بإقامة أنظمة نموذجية ومتطورة تحمي المواطن من أي خوف على مستقبله، في ظل الأزمات والتقلبات التي يشهدها الاقتصاد الدولي بل إن بعض النماذج وصلت إلى مستوى تحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي الذي عجزت عنه الأنظمة الأخرى (مساعدات مهمة في مجالات السكن والصحة والتعليم المجاني وكل أشكال التأمين ضد فقدان العمل وضد العجز، وضمانات الشيخوخة والتقاعد ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة)، وإذا كانت الدولة هي الراعي الأساسي لنظام الديمقراطية الاجتماعية من خلال مساهماتها المادية المهمة، فإن القطاع الخاص والجماعات المحلية لها مساهمات متميزة لدعم هذا النظام وإنجاحه.

ومما سبق يتناول الباحث في هذا الفصل الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه عالمي جديد يجمع بين مزايا الإيديولوجيات المختلفة، ومحاولة طرحة علي الساحة لترسيم حدوده ميدانيا.

أولا: الطريق الثالث وترويض الرأسمالية المتوحشة:

(أ) التأريخ للاتجاه الرأسمالي:

تحرر الإنسان وانطلق ليحقق اكبر ثورة في التاريخ، الثورة الصناعية التي مجدها فلاسفة المذهب الحر في انجلترا وفرنسا، وقال عنها مؤسس الماركسية أنها قامت علي السيطرة علي قوي الطبيعة، واستطاع الإنسان بعدها أن يفرض سيطرته علي الطبيعة عن طريق العلم والعمل.

غير أن الظروف لم تلبث أن كشفت – في أوائل القرن التاسع عشر – عن بذور مشكلة جديدة، فبعد أن كانت مشكلة الرق مشكلة حرية موضوعها الرقيق، ومشكلة الإقطاع مشكلة حرية موضوعها سلطة الأمراء، ظهرت مشكلة حرية جديدة موضوعها " أدوات الإنتاج الصناعي علي وجه التحديد، وباسم حرية التملك التي كافح الناس من أجلها الرجعية في الإقطاع وعلى أساسها قام ذلك النظام الذي سمى بالرأسمالية واستعملت في ظله كل الحريات الفردية استعمالاً تجاوز مداها التاريخي فباسم حرية التملك عمل الرأسماليون على تركيز الممتلكات في أيديهم (يبغون من هذا مزيداً من الحرية لأنفسهم) فحرموا بذلك أغلب الناس من الملكية، فبقيت حرية التملك بالنسبة إليهم فارغة من أي مضمون وباسم حرية الإرادة استحال تعديل شروط العمل التي يقبلها العمال مضطرين لا خيار لهم فيها ولا إرادة فبقيت حرية التعاقد بالنسبة لهم غير ذات دلالة وباسم التحرر من تدخل الحكومات استمرت المنافسة وتكونت الاحتكارات وأكل القوى الضعيف وفقد الكثيرون حرية المنافسة، وباسم حرية التجارة أحالت أوروبا بقية العالم إلى مستعمرات لا حرية لأهلها وقد كانت الجيوش تقتحم سواحل الهند والصين باسم حرية التجارة واحتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ لتأمين حرية التجارة مع الهند وبدأت المشكلة تظهر متفرقة بالتدريج ثم أصبحت مشكلة أوروبا الحادة في القرن التاسع عشر وما بعده.(١)

فظهر أولئك الذين أطلق عليهم رواد الاشتراكية الأوائل من أمثال أوين وفوربيه وسان سيمون ..... الخ، الذين أدركوا المشكلة وحاولوا أن يصوروا مستقبلا خالياً من المشكلات التي توجدها الظروف المحيطة فأبدعوا من وجهة نظرهم نظريات سميت بأسم الاشتراكية الخيالية، وقد صاحب الصعود الرأسمالي تقدم علمي، وقد اهتدي فيه الإنسان بالمنهج التجريبي وطبقه بنجاح في كل ميادين العلم والصناعة، الأمر الذي أدي إلي تراجع المثالية الهجلية أمام هذا الضغط المادي الذي ساد أوروبا وطبع الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والأدب بطابعه، وقد جاء ماركس والذي تميز عن هيجل وفيورباخ بانتهاج البحث العلمي طريقا إلي الحل بدلا من الجدلية والاجتهادات التقدمية حيث أفرغها من مثاليتها، حيث انكب في إصراره وصبر علي دراسته النظام الرأسمالي وقوانينه ومستقبله وكان في دراسته يستعمل منهجه استعمالا دقيقا أمينا.(٢)

ولما كانت الجدلية المادية تنسب الجدل إلى المادة، وبالتالي تتوقع منها أن تحل تناقضاتها فقد قبل ماركس الامتداد التلقائي لظروف النظام الرأسمالي طبقاً لذات قوانينه

---

(١) عصمت سيف الدولة: **أسس الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ص (١٥-١٧).

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، مطبعة البحيرة، ط ٢، ٢٠٠٧، ص (١٣٨).

الاقتصادية استلم الخيوط من أيدي فلاسفة المذهب الحر ليسير معها قابلاً مقدماً النتائج التي تنتهي إليها وحدد دور الماركسيين في أن "يعبروا عن حركة تاريخية تجرى تحت أنظارهم" كما قال في البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨م، ولم يطلق ماركس أية محاولة فكرية أو سياسية تهدف إلى وضع حد للتطور الرأسمالي حيث نما في ألمانيا أو انجلترا أو فرنسا ولا أية محاولة فكرية أو سياسية تهدف إلى منع قيامه أو تطوره حيث لم يقم بعد في شرق أوروبا أو روسيا أو باقي بلاد العالم وكان لابد لكي يتخلص أي مجتمع من الرأسمالية من أن يمر من الإقطاع إليها، حتي يعاني من صعوبتها ومشكلاتها، لهذا صدق لينين عندما قال فيما كتبه عن دور الاشتراكية الديمقراطية في الثورة، إن الماركسية تعلمنا أن أية محاولة لتحرير الطبقة العاملة عن غير طريق تطوير الرأسمالية محاولة رجعية، وكانت طريقة تغيير العالم الرأسمالي تتم من خلال أن يعمق الناس تناقضاته وينظموا طبقاته ويقفوا وراءه يدفعونه من الخلف ليقطع الطريق في أقل وقت ممكن أما "الاشتراكية" بمعنى التطور عن غير الطريق الرأسمالي، أصلا أو التصدي الإيجابي للنظام الرأسمالي وتغييره قبل أن يحول الناس إلى عبيد لا يملكون شيئاً سوى قوتهم يعرضوها للبيع، فقد كانت تثير غضب ماركس وثورته وقد ثار يوماً (٣٠ مارس سنة ١٨٤٦) على قائد الحركة العمالية في ألمانيا ولهلم ويتلنج عندما دعا إلى الإضراب والمقاطعة الصناعية، ومع قبول التطور التلقائي للنظام الرأسمالي انطلق ماركس يفتش في داخل أسلوب الإنتاج الرأسمالي عن النقيض بدأ بالسلعة وقيمتها فأولدها فائض القيمة لينتهي إلى أن التناقض قائم بين الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج والعمل ولما كانت الجدلية المادية تحدد لكل إنسان موقفه على أساس مكانه من علاقات الإنتاج المادية فقد قسم ماركس المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين الرأسماليين أو ملاك أدوات الإنتاج والعمال الصناعيين وأسماهم الأخيرين "البروليتاريا" وحتم الصراع الطبقي بينهما طريقاً إلى المستقبل لأنه الصراع الحتمي بين الملكية والعمل، وقد انتهى ماركس – منطقياً – إلى وحدة الطبقة العاملة ضد وحدة الطبقة الرأسمالية، وإذا نظرنا إلي الأسلوب الذي يستخدمه الماركسيون الشيوعيون لمشاكل الإنسان في ظل الرأسمالية:.

أولاً: هم لا يحلون المشكلة، ولكنهم يعمقونها حتى تحل وحلها الذي سيأتي في أوانه: إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ولما كان البناء الفوقي (الدولة والدين والآراء والفلسفات والعقائد والأخلاق والحريات والأحزاب) في العهد البورجوازي قائماً على أساس علاقات الإنتاج البورجوازية فإنه سيزول حتماً بزوال الرأسمالية ويقبر معها.

وقد لخص ماركس النظرية الشيوعية في جملة واحدة وهي : إلغاء الملكية الخاصة، وإلغاء الشخصية البورجوازية، ولكن ماذا بعد الإلغاء ؟ لم يحدد ماركس شيئا محددا.

وهكذا انتهت الجدلية المادية بماركس والماركسيين حيث أنهم ارجعوا التطور الجدلي إلى المادة فجردوا الإنسان من حرية تطوير ظروفه وأوجدوا النقيضين في أسلوب الإنتاج المادي فجردوا الإنسان من المقدرة على اختيار القضية التي يدافع عنها ويكافح من أجلها، واستبعدوا كل الناس – فيما عدا العمال الصناعيين أو البروليتاريا – من الإسهام في الثورة ضد الرأسمالية وحددوا النقيضين في: الملكية والعمل ولما لم يستطيعوا حل التناقض حلاً جدلياً اكتفوا بإلغاء الملكية وبقى العمل كما كان من قبل واعتبروا أن كل الأفكار والنظم السياسية والقانونية

والحريات السائدة في النظام الرأسمالي بناء فوق الملكية الخاصة فأقبروه معها، وعندما حكم ماركس على الحريات التي كانت سائدة في ظل الرأسمالية أن تقبر مع الرأسمالية ترك المستعبدين كما هم بدون حريات على الإطلاق.

وهكذا جاءت النظرية الماركسية على قواعد الجدلية المادية متضمنة نكسة للحرية، وظل لها هذا الطابع في النظرية حتى أبرزته الممارسة التطبيقية. (١)

وبينما وقفت الجدلية المادية عاجزة عن التقدم، تقدم عدد من الفلاسفة والكتاب بسيل من النظريات تحاول كلها أن تقنع الناس بأنه لا توجد مشكلة ولا يوجد حل، وأنه يكفى الناس أن تنص الدساتير على أنهم أحرار حتى لو لم يستطيعوا ممارسة هذه الحرية، أي أن الحريات السلبية الشكلية هي أقصى ما يمكن أن يصل إليه التحرر، وعندما تعجز كل النظريات عن إخفاء المشكلة التي يعانيها الإنسان في ظل الرأسمالية يلجأ بعض الرجعيين إلى الذين يؤولونه على هواهم يغرون الناس بالجنة في السماء بديلاً عن جنة في الأرض وكأنما قد خلق الإنسان في الأرض عبثاً ثم يلجئون إلى الشيوعية والماركسية يرهبون بها المتذمرين الثائرين متخذين من نكسة الحرية في الماركسية آية لهم، ويقدمون "الاشتراكية" إلى الناس على أسس ماركسية يوهمون الناس بأنها الاشتراكية الوحيدة التي لا اشتراكية غيرها وأنها الغاية التي يسعى إليها كل الاشتراكيين في الأرض وبذلك يسهم الرأسماليون في تدعيم الماركسية والإبقاء عليها لأن في هذا ذاته تدعيماً للرأسمالية وإبقاء عليها ويستفيد الرأسماليون من أخطاء الماركسيين أضعاف ما يستفيد من تبريرهم النظري المنهار.

غير أن كل هذا لا يجدي الرأسماليين شيئاً لأن المشكلة قائمة ملحة ولأن جدل الإنسان يؤدى دوره الحتمي في قلب الرأسمالية ذاتها.

فالرأسمالية لم تنته إلى ما قاله ماركس لأن الإنسان الجدلي لم يسمح لها بأن تمتد تلقائياً في المستقبل فلم تتركز رؤوس الأموال في أيدي قلة من الناس، ولم تنخفض الأجور، ولم تزد ساعات العمل ولم تنقسم المجتمعات إلى طبقتين لا ثالثة لهما بل أن العكس هو الصحيح إن غنى القلة لم يمنع كثيراً من الناس من أن يكونوا أغنياء، كما أنه في كل يوم تظهر صناعة جديدة تحتاج إلى مزيد من الأيدي العاملة ولم يقض استعمال الآلات على العمال ولم يغنى عن جهودهم الخلاقة ومن ناحية أخرى فإن أجور العمال في ازدياد مستمر في قلب الرأسمالية فإن الحقوق الديمقراطية والتنظيم النقابي وحق الإضراب والتحديد الجماعى للأجور قد سلب الرأسماليين قدراً كبيراً من مقدرتهم على فرض إرادتهم واستطاع الكفاح الفعلي الإيجابي أن يحول دون أن تكون الدولة أداة طيعة في أيدي الرأسماليين فتدخل المشرعون في الدول الرأسمالية ففرضوا حدوداً دنيا للأجور، كما فرضت شروط تشغيل النساء والأطفال وفرض على مالكي المنشآت الصناعية أن يوفروا لعمالها العناية الطبية والعلاج بدون مقابل، وأن تؤمن حياتهم ضد عصابات العمل وضد الشيخوخة أما عن ساعات العمل فإنها محددة بالقانون ولم يعد الرأسماليون قادرين – دائماً – على أن يشغلوا العمال ما شاءوا من الوقت وأن يفرضوا عليهم ما شاءوا من الشروط.

---

(١) عصمت سيف الدولة: **مرجع سبق ذكره**، ص (٢٣)

كل هذا في ظل الرأسمالية في كثير من الدول والمجتمعات تعتبر حلول على الطريق الاشتراكي وإن كان النظام الرأسمالي يضغطها فتبدو قاصرة أو مشوهة.

إن كل تلك المكاسب التي تحققت في داخل النظام الرأسمالي تعد بمثابة انتصارات للاشتراكية إنها الاشتراكية التي تغزو الرأسمالية من الداخل فالرأسمالية نظام اقتصادي قائم على قوانين اقتصادية واضحة: المنفعة الشخصية، والعرض والطلب، والمنافسة الحرة، أي حيدة الدولة وسلبيتها في مواجهة النشاط الفردي فإذا كنا نريد أن نعرف ما هي الرأسمالية فلا ينبغي أن ننظر إليها حيث تتراجع تحت الضغط الاشتراكي، ولكن حيث فرضت قوانينها.

فقد كان ماركس من أوائل من كشفوا الغطاء عن حقيقية الرأسمالية لم يكن في ذلك مدعياً ولا دعياً فقد وجد أن الرأسمالية نظام محكم للاقتصاد له قوانينه الصارمة ووجد أن فلاسفة المذهب الحر قد أرسوا تلك القوانين على قواعد صلبة فلم يناقشهم ولم يعترض عليهم، وتلقى الخيوط من أيديهم وسار معها إلى نهايتها، وإذا به يكتشف عن طريق البحث المجرد من العاطفة أن الرأسمالية في طريقها إلى تلك الصورة المفزعة التي رسمها، والتى كانت ثمارها العفنة قد بدأت تركز أنوف الناس منذ قرنين من الزمان وعندئذ أطلق ماركس نداءه منذراً الناس بمخاطر الرأسمالية.[١]

فبعد ماركس وتحت تأثيره – وإن كان على غير ما أراد – توالت جهود الاشتراكيين – لا ليدفعوا الرأسمالية إلى مصيرها القاتم – ولكن ليحولوا دون أن تصل بالإنسان إلى ذلك المصير واختارت كثير من الأمم الطرق "غير الرأسمالي" سبيلاً إلى المستقبل وتحت الضغط الفكري والتطبيقي تراجعت الرأسمالية ولا تزال تتراجع، وما نراه الآن في كثير من الدول ليس الرأسمالية الظافرة بالاشتراكية تغزوها إنها الرأسمالية المهزومة.

الاشتراكية تغزو الماركسية إلى حد قبول الماركسيين التطور "غير الرأسمالي" و "دولة كل الشعب" والديمقراطية تنازلاً منهم للحرية التي يتجه إليها التاريخ والاشتراكية تغزو الرأسمالية إلى حد قبل الرأسماليين تدخل الدولة و "تأميم بعض وسائل الإنتاج" و "التأمينات الاجتماعية" تنازلاً منهم للحرية التي يتجه إليها التاريخ وفى الوقت ذاته يقاومون التاريخ في اتجاهه إلى غايته وقد يتآمرون ويتحايلون، فيتركون وراءهم النظريتين المتضادتين – كما يزعمون – فينقلب حل أزمة الإنسان في عهد الرأسمالية إلى "مباراة" سلمية على يد خروتشوف الماركسى وكيندى الرأسمالي ويقتسمون كوريا وفيتنام كما يقتسمون القوة الذرية فيحبس كل من الطرفين "العلم" بها عن الناس جميعاً وعن شركائه على وجه خاص ولو أفلحوا لاقتسموا الأرض بمن عليها، وفى هذا يساومون.

ومن هنا تتحدد العلاقة التاريخية بين الرأسمالية والاشتراكية ليست الاشتراكية الوجه العكسي للرأسمالية ولكنها نظام للحياة أكثر تقدماً من النظام الرأسمالي لأنه أمثر من حرية لا وجه للمقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية لأن الاشتراكية أكثر شمولاً إذ هي إضافة وتقدم الاشتراكي حرية جديدة وبغير هذا لا تكون اشتراكية ولا تكون حلاً حتمياً لأزمة الإنسان في العهد الرأسمالي ولا تحقق دورها في التطور التاريخي ومؤدى هذا أن يكون للإنسان في ظل الاشتراكية

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص (٢٥-٢٨)

كل الحريات التي كسبها في تاريخه الطويل المرير تكون له حريته من الرق التي كانت حلاً لميشيلات العهد العبودي تضاف إليها حرياته المدنية والسياسية.

- **ما مضمون الاشتراكية؟**

مضمون الاشتراكية يتمثل في إكساب الإنسان الحريات السلبية، فحرية الحياة لا تحقق للإنسان ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ودواء، بل تكتفي بمنع قتله إن كان حيا، فان قتل أوقع العقاب بالقاتل (رغم أن ذلك لا يجدي المقتول شيئا)، والإنسان حر بعد ذلك في أن ينتحر أو يتشرد أو يجوع أو يمرض حتي الموت.

وحرية الفكر لا توفر للإنسان أسباب العلم والمعرفة والثقافة، ولكن تعني أن أحدا لا يمنعه من أن يفكر كما يشاء، وحرية العمل لا توفر للإنسان العمل الذي يريده ويتفق مع كفاءته، ولكن تعني أن أحدا لا يسخره بدون اجر ولا يمنعه احد من أن يكون عاطلا، وحرية التعاقد لا تضمن للإنسان مصلحته التي تعاقد عليها، ولكن تمنع القانون من أن يعدل العقد ولو كان فيه غبن، وحرية التملك لا توفر للإنسان الملكية الفعلية التي يمارس فيها حريته، ولكن تعنى أنه إن تملك شيئاً تجوز سرقته وفيما عدا هذا فهو حر في أن يملك أو لا يملك ولو كان لا يملك قوت يومه إلا إذا باع نفسه كما يفعل كثير من النساء والعاملين والمتعلمين والحريات السياسية تعنى أن يقول الإنسان رأيه – إن شاء – في اختيار جهاز إدارة الدولة (الحكومة) ولكن لا تعنى أن تكون الدولة تحت سيطرته أو أن تتدخل الحكومة التي اختارها لتضمن حرياته لأن كل تلك الحريات السلبية كانت تحرراً من تدخل الدول والحكومات.

ويضاف إلي ذلك تحول الحريات السلبية إلى حريات إيجابية أو حقوق، وأن تجد الحريات مضمونها: أن تكون حرية الحياة حياة صحية آمنة من الخوف والجوع والمرض وتكون حرية الفكر علماً وثقافة متاحة بدون فقر، مزدهرة بدون إرهاب وتكون حرية العمل عملاً فعلياً دائماً يختاره العامل القادر عليه، وتكون حرية الإرادة والتعاقد طريقاً مضموناً إلى تحقيق الغاية من العقد وتكون حرية التملك ملكية حقيقية يمارس الإنسان فيها حريته وتكون الحريات السياسية إسهاماً إيجابياً في الحكم والسيطرة على الدولة ....الخ كل هذا في إطار من الجدل الاجتماعي: علم الجميع، ورأى الجميع، وعمل الجميع لمصلحة الجميع لكل حسب إسهامه في الجدل الاجتماعي لكل حسب عمله: علماً أو رأياً أو عملاً حرية إيجابية بدون استغلال.

فتلك إذن اشتراكية وبهذا تتحدد غاية النظام الاشتراكي واتجاه الاشتراكية على وجه يتفق مع غاية الإنسان واتجاه تاريخه وتصبح بهذا وحده نظاماً تقدمياً وبهذا يفسر لنا جدل الإنسان كيف أن إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج أو تأميمها ليس دائماً إجراء اشتراكياً – فقد يكون رأسمالية دولة – وأن العبرة بأن تكون غايته تدعيم حرية الشعب وتحرره من الاستغلال.[1]

(1) Lange, O., Taylor, F. M., & Lippincott, B. E. *On the economic theory of socialism*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1938, pp. (57-143)

(ب) نهاية الاشتراكية:

أصبحت الاشتراكية لا تحمل طابعاً قومياً تتميز به من حيث الشكل ومن حيث المضمون على الصعيدين الفكري والتطبيقي. [١]

وقد كانت الاشتراكية حتى منتصف القرن التاسع عشر توصف بأنها:

١- "أوروبية" في مواجهة بقية العالم.

٢- "قومية" في مواجهة بعضها البعض.

٣- "مثالية" في مواجهة الواقع الرأسمالي.

وقد استطاع رواد الاشتراكية يقفون أفرادا وجماعات ضد التيار الجارف للرأسمالية واستطاعوا أن يمزقوا حجب الرأسمالية، وان يقرعوا أجراس الخطر، ومهما كان حظهم قليلا من النجاح في ذلك الوقت، إلا أنهم كانوا روادا بذروا البذور، وفتحوا الطريق لمن جاء بعدهم، وساهموا علي المدى الطويل في إرساء قواعد الاشتراكية أو في تفويض قواعد الرأسمالية.[٢]

إلا أن استمرار الاشتراكية تتطلب أن ينتظم العمال في طبقة أو ما يسمي حزب سياسي، إلا أن ذلك قد يعرقله النزاع بين العمال أنفسهم، هذا الحزب يستطيع أن يرغم الهيئات التشريعية علي الاعتراف بمصالح معينة للعمال، ولكن في ظل الصراع الطبقي والذي قد يصل إلي السمة لذلك عندما يصبح العمال مصدومين وتصبح علاقتهم بأزواجهم وأولادهم مجردة من الروابط العائلية التي تعرفها الرأسمالية، وعندما تجردهم الرأسمالية من كل ما هو وطني ويصبح القانون والأخلاق والدين مجرد ستار يخفي مصالح الرأسمالية، فأنهم لن يستطيعوا أن يصبحوا سادة قوي الإنتاج في المجتمع إلا بإلغاء نظام ملكيتها، بل إلغاء أي نظام ملكية سابق.

ولن يستطيع العمال أن يفعلوا هذا إلا بتدمير النظام السياسي والاستيلاء علي الحكم، وإلغاء الملكية الفردية، عندئذ يكون التناقض قد تراكم ووصل أقصاه، الأمر الذي يؤدي إلي ظهور عالم جديد هو عالم الشيوعية.

(ج) الرأسمالية الجديدة والأداء المتوحش:

والشيوعيون ليسوا هم الطبقة العاملة، وأنهم جزء منها ولكنهم أكثر وعيا، ولذلك فهم يقومون بدور الطبقة القائدة ويكون مهمتهم الأولي أن ينضموا العمال في طبقة ويقود نضالهم ضد الرأسمالية، ولكنهم يتميزون عن باقي الطبقة العاملة بميزتين:.

١- أنهم خلال الصراع الذي تخوضه الطبقة العاملة في امة ما كانوا يركزون علي أولوية مصالح الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم.

٢- والميزة الثانية أنهم – دائماً وفى كل مكان – يمثلون الحركة العمالية ككل" فيما عدا هذا فإنهم لا يأتون بجديد، ولا يبدعون من عندهم شيئاً، إن دورهم – كما قال ماركس وأنجلز: "مجرد التعبير عن حركة تجرى تحت أنظارهم أن إلغاء علاقات

---

(١) عصمت سيف الدولة: **مرجع سبق ذكره**، ص ص (١٥-٥٨)

(٢) محمد نعمان جلال ومجدي المتولي : **هوية مصر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ص (١٧٣:١٨٠).

الملكية القائمة ليست ميزة تنفرد بها الشيوعية" والماركسية لا تسمح للشيوعيين أو غيرهم بأن يفعلوا أكثر من هذا لأن التطور – كما قال ماركس – ليس أفكاراً مبتكرة، ولكنه نتائج حتمية للقوانين الحديدية التي تحكم تطور المجتمع فسواء أراد الرأسماليون أم لم يريدوا وسواء رغب العمال أم لم يرغبوا، سيحدث الآتي: تنتشر الصناعة ويتراكم رأس المال وتتركز في أيد قليلة ويزيد عدد العمال وتستمر أجورهم في الانخفاض، وساعات عملهم في الزيادة، وبؤسهم في الشمول، فينظمون أنفسهم – بقيادة الشيوعيين – في طبقة تصارع الرأسمالية فتصرعها وتستولي على السلطة ثم تلغى الملكية الفردية إنه قدر حتمه التاريخ وطوبى للذين يسيرون مع التاريخ ولا يقفون ضده.

تلك هي الاشتراكية الماركسية التي يقال انه ليس ثمة اشتراكية علمية غيرها، وأنه يكفينا إن كنا نريد اشتراكية عربية، أن نطبقها على الواقع العربي، نعم أن ماركس وأنجلز أوردا في البيان الشيوعي نموذجاً للتطبيق الاشتراكي في عشر نقاط هي:

١- إلغاء ملكية الأراضي واستعمال دخلها في الأغراض العامة.
٢- فرض ضريبة تصاعدية مرتفعة على الدخل.
٣- إلغاء حق الإرث.
٤- مصادرة أموال المهاجرين والمتمردين.
٥- تركيز الائتمان في أيدي الدولة عن طريق بنك وطني برأس مال حكومي يشمل عمليات الائتمان.
٦- تركيز وسائل المواصلات والنقل في أيدي الدولة.
٧- التوسع في المصانع وأدوات الإنتاج المملوكة للدولة، وإصلاح الأراضي الشاسعة وتحسين التربة عموماً طبقاً لخطة واحدة.
٨- التنظيم الموحد لكل أنواع العمل، تجييش الناس في سبيل التصنيع خاصة في ميدان الزراعة.
٩- الربط بين الزراعة والصناعة، والإلغاء التدريجي للتمييز بين المدينة والريف، عن طريق توزيع السكان على مستوى الدولة توزيعاً أكثر مساواة.
١٠- التعليم بدون مقابل لكل الأطفال في المدارس العامة إلغاء الشكل الحالي لتشغيل الأطفال في الصناعة والربط بين التعليم والإنتاج الصناعي .... الخ.

كان ذلك نموذج التطبيق الاشتراكي في البلاد المتقدمة كما رآه ماركس وأنجلز سنة (١٨٤٨م)، وفى سنة (١٨٧٢م) قدم أنجلز للطبعة الألمانية من البيان الشيوعي بقوله أن النموذج الاشتراكي الذي ورد فيه لم يعد مناسباً.

ثانيا: الديمقراطية الاجتماعية وتحدياتها المعاصرة ... معالجة تاريخية:

(أ) النشأة التاريخية للمبدأ الديمقراطي:[١]

لقد قامت النظم السياسية في كل التاريخ القديم، على قاعدة أساس مشتركة، حيث ساد فيها جميعاً وباستثناء حالات ضيقة، النظام الفردي (الأتوقراطى) ممثلاً في حكم الملك أو الإمبراطور، في الشرق والغرب على السواء.

ففي الشرق القديم، في مصر والهند والصين، ساد النظام الملكي والإمبراطوري المقدس والمطلق بل والمستبد.

وكذلك سادت في روما، وفى عصر الإمبراطورية العليا والسفلى على وجه التحديد، مبادئ نظام فردى مطلق تمثل في سيطرة الإمبراطور على السلطتين السياسية والدينية بعد أن سلب مجلس الشيوخ ومجالس الشعب كل اختصاصاتها التقليدية.

غير أنه استثناء من قاعدة الأصل هذه مارست بعض المدن اليونانية (أثينا) كما مارست روما في عهدها الملكي والجمهوري بعض تطبيقات النظام الديمقراطي، وكذلك ظهرت في التاريخ القديم، ومنذ هيرودوت في اليونان، وكنفوشيوس في الصين، مقدمات فكر سياسي ينادى بالديمقراطية وبالسيادة الشعبية والديمقراطية الاجتماعية.

(ب) مظاهر الأزمة:

وفضلاً عن هذه التيارات السياسية الثورية المضادة للمبدأ الديمقراطي التقليدي فإن هذا المبدأ قد تعرض للانهيار أمام زحف الفاشية فى إيطاليا – بعد الحرب العالمية الأولى– حيث انتهت الفاشية إلى صياغة نظرية سيادة الدولة بما يهدم كل موزونات المبدأ الديمقراطي التقليدي.

فالسيادة في الدولة الفاشية ليست لأحد من الأفراد وليست للشعب باعتباره مجموعة من الأفراد ولكنها للأمة باعتبارها شخصاً قانونيا مستقلا عن الأفراد المكونين لها تكون بفعل تتابع الأجيال على أساس من وحدة اللغة والتقاليد والعقائد والدولة إذ تمثل روح الأزمة وشكلها القانوني فإنها تختلط بها، وتصبح وحدها ذات الوجود الحق والمالك الوحيد لحق السيادة المطلقة بحيث تحيط بحياة الأفراد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً، وإذا كانت الأمة الإيطالية تجد وحدتها في الدولة الفاشية فإن الدولة الفاشية تتمثل في الحزب الواحد (الحزب الفاشي) الذي تتأكد وحدته في شخص الزعيم.

وتفريغاً على هذه القواعد الأساسية استقرت الفاشية في إيطاليا حسبما أكد موسولينى على أنها تقدم للعالم الديمقراطي بمبدأ جديداً مضاداً لمبدأ ثورة فرنسا الكبرى سنة ١٧٨٩ ونقطة البدء في هذا المبدأ الجديد أن الفاشية ترى السبب في انحلال الدولة الديمقراطية هو زيادة سلطة البرلمان زيادة لا ضابط لها مما أضعف السلطة التنفيذية وأضر بها ضرراً بليغاً.

---

(١) طعمية الجرف: نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨، ص ص (١٩٤).

فقد كان من أعنف ما وجه إلى الديمقراطيات التقليدية في أوروبا الغربية وخاصة في فرنسا أنها التزمت اتجاها سياسياً يقوم على إطلاق سلطة البرلمان بقصد إضعاف السلطة التنفيذية وتقليم أظافرها حتى لا تتورط في مثل المغامرات الفردية التي تورط فيها بونابرت وانتقلت التجربة من فرنسا إلى كل النظم الديمقراطية حتى انجلترا فإذا كانت امتيازات التاج الموروثة قد بقيت ترفع من مركز السلطة التنفيذية في مواجهة البرلمان إلا أن قاعدة سيادة البرلمان قد أسفرت بالرغم من ذلك قاعدة أساس هامة في النظام السياسي الإنجليزي.

وللخروج من هذه الأزمة أمنت الفاشية بأنه لا سبيل لإعادة بناء سيادة الدولة إلا بتقوية السلطة التنفيذية[١] في دولة جديدة شاملة السلطة ومطلقة السيادة بحيث لا يبقى شيء- من نشاط الأفراد أو الجماعات- خارج الدولة أو ضدها[٢].

ثالثا: البحث عن صيغ جديدة للديمقراطية:

ومن خلال الأزمة التي تعانيها نظم الديمقراطيات التقليدية منذ أوائل القرن العشرين بسبب التطورات العنيفة التي أصابت المجتمعات الرأسمالية، فمهدت لاتجاهات فكرية وتطبيقية مختلفة للنظم الاشتراكية وكذلك وبسبب اختناق الفكرة الديمقراطية في إطار دكتاتورية البلوريتاريا التي رسمها (لينين في كتاب الدولة والثورة) وطبقها (ستالين) في شكل الدكتاتورية الفردية والزعامة الشخصية بدأت تتجمع ملامح فكر جديد يحاول أن يسقط التناقض بين الديمقراطية والاشتراكية فيطور الديمقراطية التقليدية بحيث يجعلها تتسع للبناء الاشتراكي كما يطوع التطبيق الاشتراكي بما يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويؤكد ويحمى ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة.[٣]

وليس من شك في أن الجمهورية العربية المتحدة بما ألتزمته في ميثاق العمل الوطني (٢١ مايو سنة ١٩٦٢) وبما قررته في دستورها المؤقت (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) قد حاولت وضع العلامات البارزة على طريق الاشتراكية الديمقراطية مما جعلها – بحق- من رواد الاتجاه المعاصر وكذلك فإن طائفة من المفكرين الغربيين وجان جوري J. Jauree سنة(١٨٥٩-١٩١٤) الفرنسي من أشهرهم قد حاولت أن تقدم صياغة جديدة للتطور الاشتراكي بغير طريقة الثورة العمالية ودكتاتورية البلوريتاريا ولإيضاح ذلك سوف نتناول الآتي:([٤])

(أ) الديمقراطية الاشتراكية في الفكر السياسي:

يسلم (جان جوري)[٥] بنقطة البدء في التحليل الماركسي فيؤكد أن الأوضاع الاقتصادية وبالأخص طرق الإنتاج والملكية تمثل قواعد أساس للتطور التاريخي وأنها تنعكس بآثارها على

---

[1] Ernest- Parker; Reflections on government , op.cit, p.(99).

[2] M. Perlot; Histoire des Idees politiques , op.cit, p. (518).

[٣] الصديق محمد الشيباني، **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة**، ليبيا، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٨٤، ص (٣٧).

[٤] احمد سليمان أبو زيد: **السياسة الاجتماعية**،الإسكندرية، دار كلمة للنشر والتوزيع، ب ن، ص (٢٣٨).

[5] M. Prelot; Histoire des Idées poltitques, Op Cit., P. (598).

أشكال الحكومات وعلى النظم والأفكار السياسية ولكنه بالرغم من ذلك يرفض أن يكون التحليل المادي للتاريخ هو التفكير الوحيد للتطور ويسوق لتأكيد مذهبه حجتين جوهريتين.

الأولى: أن الأوضاع الاقتصادية لا تتحرك في فراغ ولكنها تتفاعل في مجتمع بشرى أي بين أفراد من البشر ركبت فيهم عقول وعواطف ولكل منهم فكرة وأمله ومن ثم يتصور أن تكون حياة البشر مجرد انعكاس آلي للأوضاع الاقتصادية.

الثانيـة: أن الإنسان وان تأثر بالوسط الاجتماعي والاقتصادي إلا أنه لا يعيش حبيس ظروف بيئته المحلية ولكنه يدخل باستمرار وبالعقل وبالعواطف في علاقات أرحب وأوسع مع البشرية كلها يتبادل معها الرأي مما يمده بقوى معنوية عميقة ومؤثرة تجعله سيد الظروف الاقتصادية وليس مجرد نتاج آلي لها.

وخلاصة الرأي عن (جان جوري) أن الفكر هو الذي يدفع إلى التطور الاقتصادي، وليس العكس.

ومن ناحية أخرى، فإن (جان جوري) يعارض بشدة وجهة النظر الماركسية فيما ترى من انه لا طريق إلى تحرير الإنسان من الاستغلال تحريراً كلياً ومطلقاً، إلا بتجريد المالكين تحريراً كلياً ومطلقاً كذلك. ذلك أن مثل هذا التصور للأمور – وهو يصدر عن فلسفة التناقض في الأوضاع الاقتصادية وما تثيره من صراع طبقي يفرض حتمية الثورة العمالية – لا يزال يتصف في رأيه – بالقصور وعدم الشمول، لأنه لا يدخل في حساب التقدير جملة أمور هامة وأساسية:

أ- فهو ينسى، قدرة الطبقات البرجوازية على التنظيم والمقاومة، ليس على المستوى المحلى (الوطني) فحسب، بل وعلى المستوى العالمي كذلك.

ب- وهو ينسى ما تقدمه الطبقات البرجوازية – في اغلب الأحيان – إلى الطبقات المقهورة من تنازلات مختلفة، تكفل لهذه الطبقات كثيراً من الضمانات التي تحمى لها الأجر المناسب، وتؤمنها ضد البطالة والعوز، وضد كل مظاهر الاستغلال البربري للرجال والنساء والأطفال على السواء.

ج- وهو ينسى ما يربط بين أبناء الوطن الواحد، من إحساسات مشتركة بالمصير القومي المشترك، بكل ما يتولد عن ذلك من مفهوم شبه موحد للصالح العام، يعمق فيهم إحساسات التضامن، بأكثر مما يثيره فيهم الصراع الطبقي.

وتأسيساً على كل هذه الملاحظات، فإن (جان جوري) يرفض قواعد الأساس في النظرية الماركسية، ويعارض منطقها في صراع الطبقات وفى الثورة العمالية، مدخلاً حتمياً إلى المجتمع الاشتراكي وفى تقديره، فإن التقدم الهائل في المجتمع الرأسمالي، يفتح إمكانيات أوسع للديمقراطية السياسة حيث تتطور الدولة البرجوازية بسبب مكاسب الطبقات المقهورة تدريجياً لكي تصبح دولة الشعب كله، بدلاً من أن تكون دولة الطبقة الرأسمالية وحدها.

وهنا يتصدى (جوري) لنظرية (لينين) في الدولة، فالدولة في رأيه ليست أداة قهر طبقي، ولكنها أداة تنظيم متكافئ للطبقات، ومن ثم تنحصر مهمتها الأساسية في صيانة وضمان وجود هذه الطبقات، ودعم ما يكون بينها من تعاون مشترك أو تضاد ذلك أن الدولة الديمقراطية فى المجتمع البرجوازي حين تؤكد سيطرة الطبقة المالكة، فإنها تفتح أمام الطبقات الأخرى، الطريق

الهادئ لكي تنظم نفسها وتمارس ضغطها على النظام السياسي والاجتماعي، بالطرق الدستورية، ومن ثم فإن الدولة الديمقراطية تهدئ كثيراً من هذا الصراع الطبقي، لأنها حين تحمى سيطرة الطبقة البرجوازية، لا تسد الطرق أمام الطبقات الكادحة والباحثة عن نظام اقتصادي واجتماعي جديد، ولنفس السبب فإنها تؤمن الطبقة البرجوازية ضد كل مفاجئات العنف الثورية التي تدعو إليها النظرية الماركسية.

ويؤكد (جوري) أن واحدة من الطبقتين الأساسيتين (البرجوازية والعمال) لن تستطيع أن تمارس تأثيرها على النظام في الدولة الديمقراطية، ما لم تحاول أن تكسب لنفسها قاعدة شعبية واسعة عن طريق العمل بين الجماهير، ووسط الطبقات الأخرى الثانوية (البرجوازية الصغيرة، المتثقفين، الحرفيين) لتضمها إلى جانبها في معركة الصراع السياسي الديمقراطي ولكنه بسبب ما يقوم عليه المجتمع الرأسمالي من تناقضات، تزداد حدة وعنفاً بفعل الاتجاه التدريجي إلى تركيز هياكل كل الإنتاج وإلى الاحتكار، فإن الفرصة تكون مفتوحة باستمرار أمام طبقة العمال لكي تكسب المعركة عن طريق حصولها باستمرار على أغلبية متزايدة، وهو ما يفتح الطريق إلى التحول الاشتراكي، بأسلوب ديمقراطي داخل البرلمانات وبواسطتها بعيداً عن صراع الطبقات، وثورة العمال، ودكتاتورية البلوريتاريا.

ومن أجل ذلك فإن الأحزاب الاشتراكية مطالبة عند (جوري) بأن تعمل لتحقيق التحول الحتمي من الرأسمالية إلى الاشتراكية بالطريق الشرعي، عن طريق محاولة الفوز بالأغلبية، وليس عن طريق الثورة أو أعمال العنف المفاجئة، وهو ما يحملها بطبيعة الأمور، على أن تلتحم كلها في جبهة واحدة ومحددة، تمكنها عن طريق التمثيل النسبي، من أن تفوز بالأغلبية بسرعة، ومن أن تحقق التحول الاشتراكي ديمقراطياً بحيث يصبح المجتمع والدولة، لكل الشعب، وليس لطبقة واحدة فيه.

(ب) ملامح الاشتراكية الديمقراطية في التجربة العربية[1]:

كانت الدعوة إلى إقامة الديمقراطية السليمة، واحدة من الأهداف الست الرئيسية التي ألتزمتها (ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) قواعد أساس لبناء المجتمع المصري الجديد ذلك أن الديمقراطية – حسبما أكد الميثاق – هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً ولا تكون الثورة عملاً شعبياً إلا بمدى ما تعبر به عن الجماهير، وما تعبئه من قوى هذه الجماهير، وما توفره لها من قدرة على دفع التطور، والديمقراطية بالطبيعة هي وحدها القادرة على ذلك بحكم أنها نظام الحكم الوحيد الذي يقوم على حق الشعب في السيادة وعلى وضع السلطة كلها في يده وتكريسها لخدمة أهدافه.

غير أن التجربة قد دلت – حسبما سبق أن ذكرنا – على مبلغ ما تعانيه الديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية من أزمة حادة وتعمقت أخطاء التجربة في مصر في مجتمع ما قبل الثورة، بعد أن سقطت الديمقراطية صريعة التحالف الرجعى بين الإقطاع ورأس المال المستغل فقد مكن

(١) في ضوء الميثاق والإعلان الدستوري "مارس سنة ١٩٦٤"

الاستعمار لهذا التحالف وفتح له فرصة احتكار الثروة الوطنية ثم فرصة السيطرة على كل إمكانيات العمل السياسي، وعلى أشكاله لضمان توجيهها لخدمة مصالح القوى المستغلة على حساب الجماهير، وإخضاع هذه الجماهير بالخديعة والإرهاب حتى تقبل أو تستلم وهو ما أضعفت الديمقراطية بسببه، لتصبح في التطبيق العملي دكتاتورية الرجعية، ذلك أن فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب، قد سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية، وفقد حق التصويت قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش.

وفى ضوء هذه التجربة ثبت للثورة العربية في مصر، أن الطريق إلى مجتمع الديمقراطية السليمة، لابد أن تلتزم قواعد الأساس الآتية:

أ- أن ترتبط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية وألا تنفصل عنها فالديمقراطية الاجتماعية وهى تمثل بذاتها هدفاً أصيلاً من أهداف النضال الشعبي فإنها تمثل كذلك المقدمة الضرورية والمدخل الوحيد إلى الديمقراطية السليمة ذلك أن المواطن حسبما أكد الميثاق ألا تكون له حرية التصويت في الانتخابات، إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاث:

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.
- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية، مما يفتح له الفرصة في أن يشارك بصوته الحر في تشكيل سلطة الدولة.

ب- وفى مجال بناء الديمقراطية الاجتماعية نبه الميثاق إلى أن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي، ليس معناه القول بالنظريات الجاهزة، والاستغناء بها عن التجربة الوطنية، ذلك أن الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره، وفى ضوء هذه الحقيقة ثبت لدى الثورة العربية في مصر، أن الاشتراكية وإن كان لابد لها أن تضمن أولاً سيطرة جماهير الشعب العاملة على كل أدوات الإنتاج، فإنها تستلزم بالضرورة تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين:

أولهما: خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية، وثانيهما: وجود قطاع خاص يشارك في هذه التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً.

ج- وفى ضوء هذا الفهم الخاص للاشتراكية، وعلى أساسه تلتزم الديمقراطية العربية في مصر، قاعدتين جوهريتين:

أولهما: أنه ارتباطاً بضرورة إسقاط تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل وبالنتيجة له، فقد وجب تأمين الاشتراكية وحمايتها، ضد أعدائها ممن تتعارض مصالحهم معها، ومن ثم فقد وجب التزام منطق العزل السياسي، أي:

١- الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب.

٢- الاستبعاد من المشاركة في أي تنظيم سياسي أو المراكز القيادية للتنظيم السياسي أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والجمعيات المهنية، على أن يكون العزل مقصوراً على صاحبه لا يتعداه إلى غيره ممن يرتبط به عائلياً مادام هذا الغير لا يدخل شخصياً في نطاق العزل، كما لا يمنع العزل من تمتع المواطن بالحقوق المدنية المقررة لكافة المواطنين.

وثانيهما: أنه في حدود هذا العزل السياسي فإن فرصة العمل السياسي لابد وأن تفتح لكل جماهير الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين وأصحاب العمل الوطنيين، على أساس من الحرية والمساواة، وهو ما يعنى أمرين على جانب كبير من الأهمية: أولهما أن تقيم كل هذه الجماهير العاملة بتحالفها الديمقراطي قاعدة شعبية عريضة، تملك السيادة بحيث ترتد سلطة الدولة إلى إرادتها وتستند إليها، وثانيهما: وبالنتيجة لذلك فلا مجال في تجربتنا الديمقراطية لسيطرة الطبقة الواحدة من أي نوع كانت هذه الطبقة إن سيطرة التحالف الرجعى لابد وأن تسقط، كما لابد وأن تغلق كذلك كل المنافذ الموصلة إلى سيطرة التحالف الرجعى لابد وأن تسقط، كما لابد وأن تغلق كذلك كل المنافذ الموصلة إلى سيطرة البلوريتاريا.

وفى ضوء ما تقدم، فإن ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة في التجربة العربية في مصر، هي التي تمثل البديل الشرعي لديمقراطية التصادم الطبقي في الديمقراطيات الغربية التقليدية، وكذلك فهي التي تمثل ما تأكد لدينا بسببه أن الديمقراطية السليمة لا تتحقق إلا في إطار من الوحدة الوطنية التي يجمعها ويبلورها ويقودها الاتحاد الاشتراكي العربي، وإنه في إطار هذه الوحدة الوطنية، إن كان يجوز التسليم بالخلاف في الرأي وبالنقد، فإنه لا يجوز التسليم بالتعصب أو التحزب، ومن ثم فإنه لا مجال في ديمقراطية التحالف العربية للمعارضة السياسية بالمفهوم الغربي التقليدي، ذلك أن هذه المعارضة لا تفهم من غير تصادم بين أكثرية وأقلية، وهو ما لا تسمح به ديمقراطية التحالف.

إن الدولة في الديمقراطية العربية، هي إرادة التحالف الشرعي لقوى الشعب العاملة، تنفذ مخططاته، وتقود حركته التقدمية لبناء مجتمع الكفاية والعدل في ظل سيادة القانون.

النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يكون فيه أصل السلطة العامة ذات السيادة مستقرا في الإرادة الجامعية للشعب الخاضع لها، وهذا يعني أن الشعب يكون هو المصدر الذي تستمد منه السلطة العامة ذات السيادة وجودها، وفي هذا النظام تكون كل المظاهر والإعلانات الايجابية التي من خلالها تظهر بوضوح السلطة العامة ذات السيادة يجب أن تكون فعليا وليس مظهريا في سواعد الشعب يمارسها بنفسه مباشرة أو بواسطة ممثليه الشرعيين الذين يختارهم بمطلق إرادته الحرة لإسعاده ورفاهيته.[١]

(١) محمد احمد إسماعيل : **الديمقراطية ودور القوي النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص (٥٨).

رابعا: الطريق الثالث: طرح الألفية الجديدة:[1]

إن أي دولة معاصرة لا تستطع كما يقرر (ياسين- ٢٠٠٥م) أن تنهض بمهمة استشراف مستقبلي سواء بأجهزتها الرسمية أو من خلال مراكزها البحثية المتعددة، بغير أن تبدأ بالوصف الدقيق للتغيرات الكبرى التي لحقت ببنية المجتمع العالمي، وذلك لأن الفهم الدقيق لهذه التغيرات هو الذي سيسمح لفرق الاستشراف الإستراتيجية بتحديد آثارها على صورة المستقبل، وقد حدد لذلك خمسة تغيرات كبري لحقت ببنية المجتمع العالمي الراهن:

(١) يتمثل في انتقال الإنسانية كلها من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج حضاري جديد هو نموذج مجتمع المعلومات العالمي Global information society، وهذا المجتمع الجديد الذي ينهض على أساس ما أحدثته ثورة الاتصالات الكبرى، والتى تتمثل أساساً في البث الفضائي "التليفزيوني"، وشبكة "الإنترنت"، وغيرها من مستحدثات يعتبر الخطوة الأولي لإنشاء مجتمع المعرفة، والذي سيظهر مصاحباً لقيام اقتصاد المعرفة، وهو مجتمع لا يمكن أن ينشأ إلا على أساس توافر الديمقراطية والشفافية، وحق كل مواطن في الحصول على أي معلومات مجاناً وبسرعة.

(٢) هو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وقد جاء تيار ما بعد الحداثة لينقض عدداً من المبادئ التي قامت عليها الحداثة الغربية ومنها: الفردية- العقلانية- تطبيق المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية- تبني النظرة الخطية عن التقدم الإنساني،إلى مبادئ جديدة لعل أهمها جميعا سقوط الأنساق الفكرية المغلقة Metanartives التي عادة ما تأخذ شكل الأيديولوجيات الكلية التي تزعم أنها تمتلك الحقيقة المطلقة، وذلك "كالماركسية" الجامدة أو "الرأسمالية" المتطرفة، أو حتى الأيديولوجيات الإسلامية المتشددة، لنعيش عصر الأنساق الفكرية المفتوحة، وعلى ذلك لا يبدأ صانع القرار، والباحث والمفكر من منطلقات أيديولوجية جامدة باعتبارها مسلمات.

(٣) انتقال المجتمع الإنساني من حقبة تاريخية كانت تتسم بالأمن النسبي إلى حقبة راهنة يتسم فيها المجتمع الإنساني بأنه يعيش في خطر.

(٤) في ظهور "العولمة" بتجلياتها وتحدياتها السياسية والاقتصادية والثقافية هذا هو السياق العالمي الذي يحتاج إلى تحليل نقدي قبل أي محاولة لاستشراف مستقبلي.

ويروج دعاة "العولمة" وأنصار "الليبرالية الجديدة" لفكرة اختفاء الدولة، أو تهميش دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويدعون إلى إقصائها وكف يدها عن التدخل فيما يعوق آليات السوق ويعطل التوازن الحر، ويشوه تخصيص الموارد، ويباعد بين الاقتصاديات الوطنية وبين بلوغ الكفاءة الاقتصادية.

وفيما ضيقت "العولمة" من النطاق الذي يمكن أن تلعب فيه الدولة دورها، وسَّعت من الدور المنوط بالشركات متعددة القوميات من خلال تحرير الأسواق العالمية، والسياسات الدولية الجديدة للمنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

---

(١) محمد زكي أبو النصر: **مرجع سبق ذكره**، ص ص (٣٣١:٣٣٤).

وقد هيأت هذه السياسات كل أسباب التوسع والنمو والانتعاش لكل من الشركات متعددة القوميات على النطاق العالمي والقطاع الخاص وعلى النطاق المحلي، من خلال الأحكام الجديدة لاتفاقية "الجات" التي تسهر على تطبيقها منظمة التجارة العالمية، أو من خلال آليات الخصخصة وسياسات التصحيح والتكيف الهيكلي التي يرعاها صندوق النقد والبنك الدوليان. وهذه الآليات تشكل في مجموعها أركان ما اصطلح على تسميته "العولمة الاقتصادية".

وقد اقترنت هذه السياسات بتغيير جديد في وظيفة الدولة، فقد اختفت الدولة "الكينزية" أو دولة الرفاهة، وحلت محلها الدولة "الريجانية" أو الدولة "التاتشرية" التي انتصرت لأفكار السوق الحرة وحرية التجارة الدولية، وأعادت التبشير "بالليبرالية الجديدة"، وتبنت أفكاراً وسياسات مالية ونقدية ضيقت من دور الدولة الاقتصادي ومسئولياتها الاجتماعية في رعاية الفقراء.

وقد واجهت "العولمة" و"السياسات الليبرالية الجديدة" أول تحد فكري لها في منتصف التسعينات، عندما أخذت أحزاب يسار الوسط في "أوروبا" الغربية تشق طريقها إلى الحكم على أنقاض هذه السياسات، وراحت تنتصر للحقوق الاجتماعية في التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة، وتحرث الأرض لأفكارها الجديدة عن "الطريق الثالث" الذي تبلورت معالمه – لأول مرة– في قمة الدول الصناعية السبع الكبرى في العام ١٩٩٦م، قبل أن تتبناه حكومة العمال البريطانية بزعامة "توني بلير" في العام ١٩٩٧م ليكون إطاراً فكرياً لبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الليبرالية التي غرست جذورها في بريطانيا فترة طويلة نسبياً من الزمن، وليصبح "الطريق الثالث" كذلك هو البرنامج الذي تتبناه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية – مع اختلاف في المسميات– غداة فوزها بالحكم في دول أوربية كثيرة، وفى أعقاب هزيمة "اليمين الليبرالي الجديد" الذي جثم على أنفاسها حقبة تزيد على عشرين عاماً.

وتحاول أفكار "الطريق الثالث" أن تعيد تقويم الدور الذي تؤديه الدولة والتغيرات التي لحقته من جراء السياسات الليبرالية الجديدة، وقد تكون أفكار "الطريق الثالث" صيغة غير جديدة، أو هي على الأقل صيغة معدلة لأفكار سابقة، واجهت بها المجتمعات الرأسمالية الأولي الأزمات الناشئة عن جنوح "الليبرالية" عن مسارها، ولكنه بالتأكيد صيغة فكرية تخاطب عالماً مختلفاً شتان بينه وبين عالم الثلاثينات أو عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو في الوقت نفسه يستجيب لحاجات دولة مختلفة في طبيعتها وتكوينها وفى طبيعة التحديات التي تواجهها عن الدولة في الستينات.

وإذا كانت أفكار الطريق الثالث– رغم ما تواجهه من تحديات– ملائمة للدولة الرأسمالية المتقدمة في الغرب ولتحفيز دورها في بناء التوازن الاجتماعي، الذي تصدع بفعل "العولمة"، فماذا عن الدولة في الوطن العربي؟ هل تنسحب وهي لم تستنفذ بعد دورها التاريخي في استكمال شروط التنمية وتوحيد سوقها القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وهل تستجيب أفكار الطريق الثالث– التي نحتت في واقع متغاير هو واقع "الرأسمالية" الناضجة في "الغرب"– لمتطلبات الدولة في "الوطن العربي" واحتياجاتها المتنامية؟ وهل يبشر "الطريق الثالث" بعولمة جديدة ذات طابع إنساني، مقبولة من الجميع؟ وهل هي اختيار مستقبلي وحيد للألفية الثالثة أم أن الأفق مفتوح لخيارات أخري؟.

- **ملخص الفصل:**

تعتبر الأيديولوجية هي الإطار العام المؤثر على طبيعة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحدد شكل وطبيعة العلاقة القائمة بين المواطنين والدولة، وتعتبر من المتغيرات الهامة التي تساعد على انطلاق العمل المجتمعي وتؤثر في دفع وتحريك المراحل الأولى منه وشكل وطبيعة وحجم الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية في المجتمع، وتحديد الاتجاهات التي يتعين أن يستأنف العمل مسيرته المستقبلية خلالها، ورسم إستراتيجية معينة لتوجيه وتعبئة وتحريك الإمكانات المادية والفكرية والبشرية اللازمة للتعجيل بتحقيق الأهداف المجتمعية، ونتيجة لذلك فإن برامج الرعاية الاجتماعية تتأثر بطبيعة النظام والبناء الأيديولوجي السائد في المجتمع، أيضاً بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحركها الأيديولوجية في توجيهها، وفي تصنيفها، بل في تحديد الاتجاهات الحكومية المدعمة لها، من خلال مجموعة من الأفكار والمعتقدات الدينية وطبية النظم السياسية والفلسفة المحددة والموجهة لسلوك الأفراد في المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته وتنظيماته.

والديمقراطية الليبرالية ترى أن نظام السوق الحر يكفى لضمان حرية وكرامة المواطن، بينما تصر الديمقراطية الاجتماعية على قيام نوع من الرقابة الاجتماعية والسياسية على عمل اقتصاد السوق من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين، ومن تجارب الدول التي تمكنت من تحقيق الديمقراطية الاجتماعية، ومنها الدول الاسكندينافية مثلا، يتضح أن تحقيق الديمقراطية الاجتماعية يتوقف على ضمان الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية المذكورة في مختلف مواثيق الأمم المتحدة.

كما يلاحظ أن نجاح الديمقراطية الاجتماعية لا يتوقف فقط على السياسات التي تقرها الحكومات، ولكن أيضا على فعالية المجتمع المدني ونظم التعليم القائمة ونوعية الثقافة السياسية السائدة. فكل تلك الأشياء مجتمعة هي التي تضمن اشتراك جميع المواطنين في اتخاذ القرارات وفى الدفاع عن مصالحهم، ومع أن أنصار الديمقراطية الليبرالية يرون أن دور الدولة يجب أن ينحصر في المحافظة على تأمين النظام السياسي القائم، فإن حتى هؤلاء قد اضطروا، تحت ضغوط الأزمات الاجتماعية المتكررة، لتقبل فكرة تدخل الدولة في تنظيم علاقات السوق.

وقد نشأت الديمقراطية الاجتماعية في منتصف القرن التاسع عشر بسبب تزايد أزمات المجتمعات القائمة على الديمقراطية الليبرالية. وكان من أول من نادبها "فرديناند لاسال" الذي كتب بحثا بعنوان "العلم والعمال" في ١٨٤٦ حث فيه "على تضامن المصالح والمشاركة والتبادل المنفعى" وتلاه "جون ستيوارت ميل" وجماعات الاشتراكيين الفابيين الذين دعوا إلى تحسين أحوال العمال والمساواة في فرص التعليم.

وتدعو الديمقراطية الاجتماعية إلى الحرية والعدالة كفكرتين مرتبطتين، يؤدى الانتقاص منهما إلى الانتقاص من الأخرى، فبدون العدالة في الدخل والتعليم وفرص الحياة، ستكون الحرية مهددة من قبل الفئات المسيطرة على المجتمع، وبدون الحرية في الدفاع عن الحقوق، لن تجد العدالة صوتا يدافع عنها.